Distr.
GENERAL

A/37/409/Add.2
19 November 1982
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير الأمين العام

اضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الدول الأعضاء

اكوادور ٢

../..

Digitized by UNOG Library

الردود الواردة من الدول الأعضاء

اكسوادور

[الأصل : بالاسبانية]
[٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢]

١ - ان ملاحظات حكومة اكوادور ، وهي ملاحظات قائمة على الممارسة الرسمية ، انما تعكس نقائص النظام الاقتصادي الحالي في بعض المجالات المتصلة بتنمية بلدان العالم الثالث ، وهي نقائص تدعو الى التأكيد مكررا على الضرورة الملحة لأن تدرج في القانون الدولي المعاصر المبادئ والأصول التي يجب أن تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدان ذات المستويات الانمائية المختلفة وذات النظم الاقتصادية المختلفة ، وهي المبادئ والأصول الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والقرار ٣٢٦٢ (د - ٧) الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢ - وقد احتلت مواضيع التنمية في العقد الأخير مكانا بارزا في المفاوضات الدولية استجابة لضرورة تغيير العلاقات الاقتصادية بين الدول بحيث تعكس هذه العلاقات - على الأقل - عدلا في شروط التبادل التجاري ، واحتراما كاملا لسيادة الدول على مواردها الطبيعية ، وصيغا مناسبة لنقل الموارد والتكنولوجيا ، واشتراك الدول النامية على نحو منصف في موارد العالم وفي نظام نقدي دولي يفيد جميع الدول بصورة منصفة .

٣ - فقد اتخذت الجمعية العامة في العقد المذكور قرارات ذات أهمية خاصة تستهدف تغيير العلاقات الاقتصادية ، وهذه القرارات بالاضافة الى القرارات التي سبق اتخاذها ، مثل القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) بشأن الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، والقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) بشأن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، انما تمثل الأساس لدعم مبادئ وأصول القانون الاقتصادي الدولي . كما أن نتائج دورات مؤتمر التجارة والتنمية ، ومختلف المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة تتضمن المبادئ والأصول الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي في مختلف قطاعات التنمية .

٤ - وترى حكومة اكوادور ان المبادئ التوجيهية اللازمة للشروع في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد موجودة ؛ بيد أنه لابد أن تكون لدى جميع الدول الارادة لأن تبرهن على التزامها بقرارات الأمم المتحدة ، وهذا شرط أساسي لتمهيد الطريق على نحو فعال أمام القانون الدولي للتنمية الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library